

أثر التوسع النقدي و المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: منظور قطاعات خارج المحروقات دراسة حالة الفترة 2013-2023

"The impact of monetary and fiscal expansion on economic growth in Algeria, excluding the hydrocarbon sector: A case study for the period 2013-2023"

فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات ، جامعة غرداية (الجزائر)،
ouladhadar.fateh@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2024/09/30

تاريخ القبول: 2024/09/28

تاريخ الاستلام: 2024/08/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التوسع المالي والنقدي على نمو القطاعات الرئيسية في الجزائر، والتي تشمل القطاع الفلاحي، قطاع البناء، الأشغال العمومية، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات بشقيه العام والخاص، كما تسعى الدراسة أيضاً إلى تقديم مقترحات نظرية لمعالجة إشكالية تنوع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر استناداً إلى هذا التحليل، ولتحقيق أهدافها تعتمد الدراسة على تحليل المؤشرات العامة وإجراء دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية (*Panel Data*). وخلصت الدراسة إلى أهمية التوسع المالي والنقدي في دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية نظراً لمساهمتها الكبيرة في الدخل الإجمالي، كما أشارت إلى ضرورة اعتماد استراتيجيات وتبني تدابير سياسية تحقق إصلاح الإنفاق العام وتخفف من الآثار السلبية الناتجة عن ضبط أوضاع المالية العامة.

كلمات مفتاحية: توسع مالي، توسع نقدي، قطاعات حقيقية، نمو إقتصادي.

تصنيفات JEL : E20، E61، H30، H50، H60.

Abstract:

This study aims to determine the impact of both fiscal and monetary expansion on the growth of key sectors in Algeria, including the

agricultural sector ،the construction and public works sector ،the industrial sector ،and the public and private services sectors. The study concluded that the agricultural sector and the construction and public works sector are crucial for supporting economic growth due to their significant contribution to total income ،facilitated by fiscal and monetary expansion. The study also seeks to provide theoretical proposals to address the issue of diversifying income sources and economic growth in Algeria based on this analysis.

Keywords: Fiscal Expansion، Monetary Expansion، Real Sectors، Economic Growth.

Jel Classification Codes: E20 ،E61،H30،H50،H60 .

1. مقدمة:

مر الاقتصاد الجزائري خلال العقد المنصرم بمحطات متباينة، حيث واجه أداءً متقلبًا وتحديات جسيمة، تمثلت أساسًا في السعي لتحقيق نمو مستدام يعتمد على مساهمة القطاع الحقيقي (خارج قطاع المحروقات) واستعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد عبر تبني سياسات نقدية ومالية مرنة في ظل تلك التغيرات.

وفي هذا السياق، يواجه اقتصاد الجزائر هذه الظروف بحزمة من الإصلاحات النقدية والمالية للحفاظ على الزخم المحقق، خصوصًا التوازن الخارجي ودعم تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات، الذي يُعتبر لبنة أساسية نحو بناء اقتصاد متعدد المصادر في الدخل والنمو ولذلك، تتناول هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

ما هو أثر التوسع المالي والتوسع النقدي على النمو في القطاعات الرئيسية من غير قطاع

المحروقات في الجزائر؟

وتهدف الدراسة إلى تقديم مقترحات وحلول للإشكالية المتعلقة بتنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما تعالج الورقة الإشكالية المطروحة من خلال العناصر التالية:

1. مفهوم سياسة التوسع المالي والنقدي وأدواتها.

2. مفهوم وتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.
3. تحليل مؤشرات التوسع المالي والتضخم في الجزائر.
4. دراسة قياسية لأثر التوسع المالي على النمو حسب القطاع في الجزائر.

2. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي: تحليل وقياس العلاقة بين توسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974 إلى 2010:

هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين السياسة التوسع المالي المعبر عنها بالإيرادات العامة، من خلال الصادرات النفطية وللوصول الى حقيقة التأثيرات التوسع المالي واتجاهات القطاع الخارجي بعد تبني العراق سياسة الباب المفتوح في قطاع التجارة الخارجية، وبالاعتماد على منهج دراسة حالة ودراسة قياسية لاختبار التكامل المشترك، خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية للحساب الجاري والميزان التجاري والعرض النقدي وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الدخل الوطني في العراق نظرا لأن الاقتصاد العراق احادي التمويل في الموازنة العامة .

وتكمن اختلاف بين الدراستين في كون الدراسة الحالية اعتمدت التوسع النقدي جنبا إلى التوسع المالي فيما يخص المتغير المستقل بالإضافة الى تحديد النمو في شكل النمو في القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

3. مفهوم سياسة التوسع المالي والنقدي وأدواتها:

لقد عجزت نظريات الرفاهية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة التوسع المالي، بينما لم تكن نظريات النمو أكثر توفيقا في تفسير المسار التاريخي للتوسع المالي، وعلاقته بمكونات الاقتصاد الوطني ونموه، وفي أغلب نظريات النمو الاقتصادي أهملت التوسع المالي أو تم دجه مع التوسع الخاص لأفراد، أو بوصفه متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي، وإذا كانت النظريات التقليدية والحديثة في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة التوسع المالي، فقد جاءت من بعدها دراسات خطط خطوات ايجابية في هذا الاتجاه .

1.3 تعريف التوسع المالي النقدي:

يقصد بالتوسع المالي: الازدياد المطرد في الانفاق العام ، ضمن اتجاه مستمر يعد من مظاهر الاتساع الكبير في نشاط الذي يقوم به اقتصاد دولة، فالتوسع في الانفاق يستدعي الموازنة بين التضحيات التي يتحملها الافراد في مجموعهم نتيجة دفع الضرائب وبين المنافع التي تعود عليهم من الخدمات التي تؤديها الدولة (غاني و الحسيني، 2018، صفحة 13).

كما يقصد بالتوسع النقدي: إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة ، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية ، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية ، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي ، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة .

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن " سياسة جانب العرض " التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة التوسع، ما دام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلية أكثر من ظرفي (مسعي ، 2012، صفحة 148) .

2.3 التوسع المالي أداة السياسة النقدية :

إن إنفاق الاموال العامة في داخل الدولة فيه منفعة محققة، لأنه يدعو على الأقل إلى تداول النقود والذي يؤدي بدوره إلى الرخاء وهذه الفكرة مستمدة من آراء التجاريين اذ يعتقدون أن ما لا يقلل من ثروتها. بينما يؤكد الكلاسيك على ضرورة تغطية النفقات العامة للدولة بالإيرادات العامة وعدم اللجوء إلى الاقتراض أو الاصدار النقدي الجديد لتغطية النفقات العامة إلا في الحالات الاستثنائية كالإنفاق على الحروب أو التمويل المشروعات المهمة (غاني و الحسيني، 2018، صفحة 14).

ويرى كينز وجوب مكافحة البطالة الوسعة النطاق التي كان سببها عدم كفاية الطلب الفعال وزيادة الانفاق العام هو الحل الأسهل لها. أما أصحاب الاتجاه النقدي فانهم يرون ان الزيادة الانفاق العام لن يؤدي الى الآثار المضاعفة من الدخل، وإنما يؤدي الى رفع سعر الفائدة ومن ثم تخفيض الاستثمار الخاص، بل يعمق من عجز الموازنة العامة، وهم يدعون الى توازن السنوي للموازنة العامة، بينما يرى بعض أنصار اتجاه المذهب الفردي أن التقليل من النفقات العامة على قدر المستطاع، لأنهم يعتقدون ان النفقات العامة غير منتجة، ويرد على هذا الاتجاه أنه ما دام الانفاق يؤدي الى خدمات نافعة يعد إنفاق منتجا.

4. تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر

في هذا العنصر سوف نتطرق إلى تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر من منظور القطاعات المساهمة فيه باستبعاد قطاع المحروقات، وسوف نقوم من خلاله بتحليل مساهمة القطاعات الرئيسية منه، سيما التي تحظى ببرامج اقتصادية ومالية خاصة باعتبار أن السياسات التوسعية سواء المالية أو النقدية منها تكون قنواتها مخصصة لهذه القطاعات بغض النظر عن شرائح المجتمع المشكل لها.

1.4 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، أي هو الزيادة المحققة في إنتاج البلد على المدى الطويل، ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي أو التطور الاقتصادي بمنظور كمي بحث، هذا التوسع الاقتصادي يمثل الزيادة الظرفية لإنتاج (Longatte & Van Hove, 2001, p. 56)

إذن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي.

2.4- قياس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي، وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فان قياس هذا النمو يتم من خلال قياس نمو الناتج ونمو نصيب الفرد من الدخل (الدخل الفردي).

– الناتج الوطني

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، و حساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه بمعدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو المحقق، غير أن هذه الطريقة تعد نقدية ولا تأخذ بالاعتبار أثر التضخم، لذلك يجب استبعاد أثر التضخم لمعرفة معدل النمو بالقيم الحقيقية.

- الدخل الفردي

إن قياس نمو الدخل الفردي يمكن من معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه. كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس الدولار ببقية الدول، ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية (Jacques, Pasca, & Christophe, 2002, p. 72).

والخلاصة يتجلى النمو الاقتصادي فيما يلي:

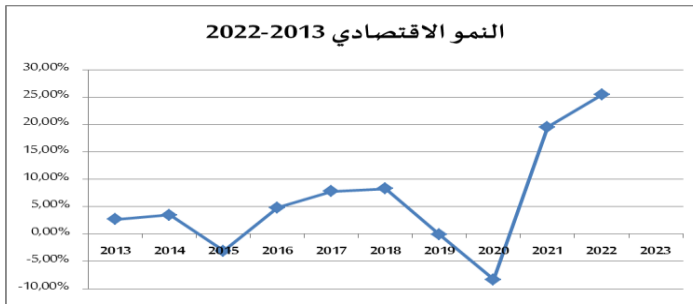
- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي بالقيمة الحقيقية.

3.4 تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر:

في الفترة 2013-2014 اتسم الاقتصاد الجزائري بنمو معتبر سيما مع طفرة أسعار الطاقة في الفترة التي سبقتها، وبالرغم من تراجع أسعار البترول في منتصف 2014 إلا أنه لم يؤثر بشكل كبير في هذه الفترة مع انتعاش عدة قطاعات اقتصادية خاصة البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة، ولكن مع بداية 2016 تأثر الاقتصاد بشكل معتبر مع تراجع إيرادات طوال الفترة 2015-2016 مما أثر على التوسع المالي وجعل الجزائر تعتمد على التوسع النقدي منتصف 2017 مع تعديلات قانون النقد والقرض.

وفي 2022 أتمس الاقتصاد الجزائري بنمو معتبر مع إنحسار تداعيات الإغلاق الاقتصادي الكبير المتأثر بجائحة **covide-19**، فبعد الهبوط الاقتصادي الشديد المسجل في 2020 والذي بلغ (-8.3%) (D'Algérie, 2022, p. 25)، ارتفع بنحو كبير مطلع 2021 حيث سجل نسبة نمو إجمالي تقدر بـ 3.40%، ورغم تراجع أداء النمو الاقتصادي مع نهاية 2023 ليسجل نمو 3.20%، إلا أنه يعكس الزخم الذي اتسم به في الفترة الأخيرة بما فيه القطاعات الرئيسية خارج قطاع المحروقات، والشكل رقم (01) يعكس مساهمة القطاعات الرئيسية في فترتين مختلفتين.

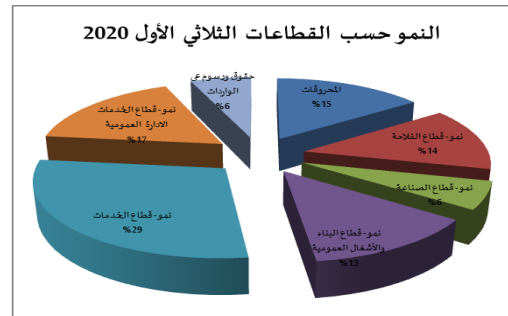
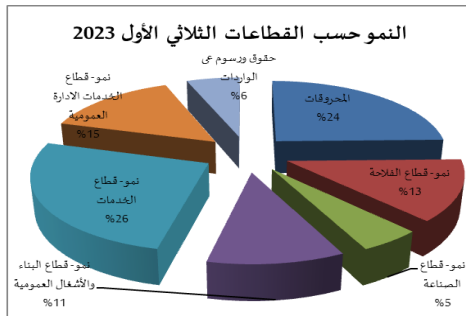
الشكل 1: النمو الاقتصادي 2022-2013



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- (ONS, 2018,2019,2023, (N°849,N°880,N°933)).
- (Ministre, 2024)
- (D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, 2013-2022)
- (Banque D'Algérie, 2022)
- (D'Algérie, Bulletin Monétaire Et Financier, , 1er Trimestre 2023;)

الشكل 2: الناتج المحلي حسب القطاعات الرئيسية المساهمة 2023-2020



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نفس المصادر

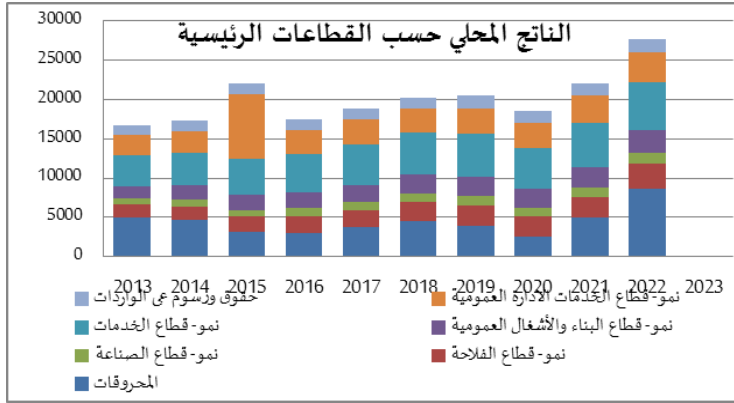
4.4 القطاعات الرئيسية المشكلة للدخل/النمو الاقتصادي في الجزائر

أثر التوسع النقدي والمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: منظور قطاعات خارج المحروقات دراسة حالة الفترة 2013-2023

يعتبر كلا من قطاع الفلاحة، الأشغال والبناء وكذا قطاع الخدمات أهم القطاعات المساهمة في الناتج الوطني المحلي، إذا استبعدنا قطاع المحروقات، في حين لاتزال قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات الأخرى تسهم بشكل ضعيف في الناتج والثروة، رغم الجهود الاقتصادية المبذولة للوقوف بهذه القطاعات سيما الصناعة التقليدية و الحرف.

وبخصوص أداء هذه القطاعات يعكس الشكل رقم (03) أدناه مساهمة هذه القطاعات في النمو الاقتصادي في فترة الدراسة 2013-2023، ونشير في هذا السياق إلى أن سنة 2023 تم تحليل الثلاثي الأخير منها فقط نظرا لغياب باقي الاحصائيات بما فيها المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر (ONS)، وأن قطاع الخدمات متباين بين خدمات الإدارة العمومية وقطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، والبيانات في الشكل مقدرة بمليار دينار جزائري.

الشكل 3: الناتج المحلي حسب القطاعات الرئيسية المساهمة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- (ONS, 2018,2019,2023, (N°849,N°880,N°933)).
- (Ministre, 2024)
- (D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, 2013-2022)
- (Banque D'Algérie, 2022)
- (D'Algérie, Bulletin Monétaire Et Financier, , 1er Trimestre 2023;)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه إلى أن قطاع الخدمات في 2013-2015 جنبا إلى قطاع الخدمات الإدارية العمومية يعتبر القطاع الأعلى تشكيلا للنمو وقد زاد من أهميتها في فترة تراجع إيرادات البترول للجزائر في الفترة 2015-2020، كما أن قطاع الفلاحة أيضا ساهم بشكل معتبر في تحقيق

النمو في هذه الفترة، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فلتزال مساهمته ضعيفة جدا، وبالنسبة للفترة 2022-2023 كان النمو الاقتصادي أساسا يتشكل من قطاع خارج المحروقات، حيث ساهم قطاع الفلاحة بشكل كبير في هذا الأداء حين شكل نحو 6,11% من إجمالي الناتج المحلي في 2022 ونحوه في 2023. وتشكل الزراعة رافد مهم في هذا القطاع رغم الجفاف الكبير الذي تعاني منه الجزائر منذ عقد من الزمن، إلا أن الأداء كان معتبرا، كما أن شعبة الحبوب كان لها دور كبير في دفع القطاع حين تطورت بنسبة 39% بين سنتي 2020 و2023 (Banque D'Algérie, 2022, p. 26)

فيما عدا ذلك كان أداء شعبة الخضار والفواكه أداء ضعيف متأثرا بمجموعة عوامل سيما الجفاف، وهذا الأمر انعكس على أداء هذه الشعبة والتي تعد من الشعب الرئيسية في قطاع الفلاحة، كما نرجح أن عامل اليد المتخصصة والطلب المحلي أثر بشكل كبير على أداء هذه الشعبة رغم تقليل حجم الاستيراد المتعلق بالخضار والفواكه.

من جانب آخر تراجع الانتاج الحيواني في الجزائر بشكل معتبر في 2020-2023، فمن حيث الحجم انخفضت اللحوم الحمراء بنسبة 4.20% و انتاج الحليب تراجع بنسبة 6.70%، والأسوأ كان في اللحوم البيضاء حين تراجعت بنحو 15% بسبب الجفاف وارتفاع اسعار الاعلاف الحيوانية.

وعليه ينبغي إعادة صياغة برنامج وطني لتقييم قطاع الفلاحة من المنتج إلى المستهلك، فرغم الدعم الكبير لهذا القطاع والذي يكتسب برنامج اقتصادي خاص سيما الدعم وسياسة مالية واضحة نحو هذا القطاع بالضبط بما فيه القروض المخصصة لهذا القطاع، إلا أنه ليزال يعاني من فجوة في الأداء ما يؤكد مستوى التضخم المسجل في الجزائر والذي يرجع أساسا إلى الشعب المتضمنة في قطاع الفلاحة.

بالنسبة لقطاع البناء والأشغال والري (BTPH)، والذي يعتبر أيضا قطاع مهم في الجزائر ورافد من روافد الناتج المحلي، فقد سجل نموا بنسبة 3.9% مقارنة بـ 1.8% خلال سنة 2020 (ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels, - 1er trimestre 2021, p. 4)

وهو يساهم في أكثر من 10% من الناتج المحلي في 2022-2023. وتشكل وتيرة السكن الاجتماعي إحدى الشعب المهمة في قطاع البناء والأشغال، ويلاحظ مدى الطلب الكبير على هذا القطاع، لدى يلزم إيلاء أهمية أكبر لهذا القطاع باعتبار البرامج المخصصة له والمتعلقة به والتي تعد في كثير من الأحيان متشعبة من حيث الانتاج والخدمة.

في ناحية أخرى تشكل الخدمات وخدمات الإدارة العمومية ذات أداء معتبر في توليفة الناتج المحلي حيث تسهم بنحو 4% من الناتج، وهي نسبة معتبرة، وبخصوص قطاع الصناعة والذي يشكل هو الآخر نحو 5% من الناتج المحلي أداء مستقر خلال فترة الدراسة، وينبغي إيلاء أهمية أكبر وتخصيص برامج أكثر اتساق لهذا القطاع خاصة المؤسسات الصغيرة والحرف التقليدية، كما أن الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائي (Mécániques·Métalliques·industries Sidérurgiques ، Electroniques et Électriques) تعاني من تراجع معتبر في الأداء (Banque D'Algérie, 2022, p. 29)

5. تحليل التوسع المالي والنقدي في الجزائر

هذا العنصر يتطرق إلى تشخيص التطورات في الكتلة النقدية وتطورات السوق النقدية باعتبارها القناة الرئيسية لانتقال السياسة النقدية في الجزائر، حيث تمارس هذه الأخيرة تأثيرها على الاقتصاد من خلال الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود والائتمان، وتتلخص آليتها في استخدام مجموعة من الأدوات، أدوات كمية التي تبحث عن الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية، وأدوات كيفية (النوعية) والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان (فهمي، 2006، صفحة 15).

وقد حدد المجلس النقد والقرض لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة أن يتوفر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 53، الصادرة في 13 سبتمبر 2009)

عمليات إعادة الخصم والنقد.

- الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية .

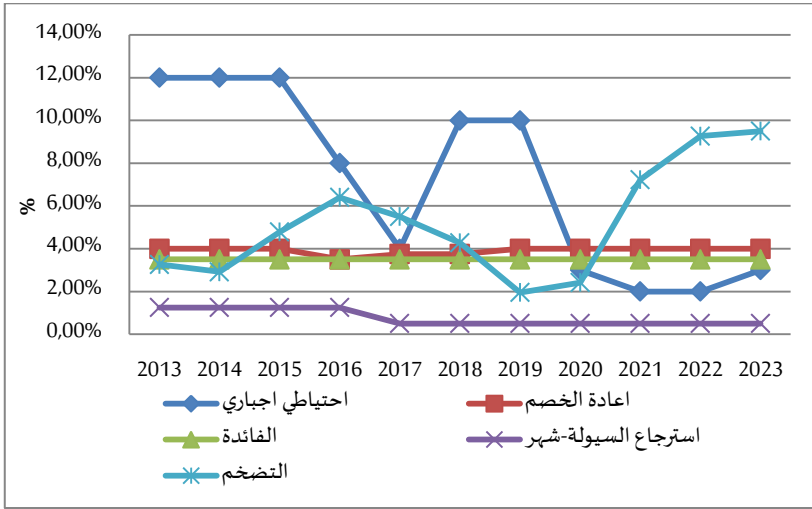
- عمليات السوق المفتوحة.

- التسهيلات الدائمة

1.5 تطور المجمعات النقدية في الجزائر:

تتميز معدلات إعادة الخصم في الجزائر بالاستقرار نسبيا من حيث النسبة كما أنها تتم عن طريق تحديد السقف الإجمالي لإعادة التمويل أي المبلغ الإجمالي الذي يمكن للبنك الجزائري منحه للبنوك التجارية، سقف إعادة خصم السندات العمومية خاصة سندات الخزينة. و بخصوص أسعار الفائدة في السوق النقدية فهي نسبيا ثابتة خلال السنة مع تغيرات نسبية في بعض الفترات حسب ديناميكية الاقتصاد، وخلافا لذلك تعتبر معدل الإحتياطي الإجبار أحد أهم الأدوات المعتمدة في السياسة النقدية سواء للتوسع أو للكم، كما تمثل أهم أداة للتقليل من السيولة المصرفية وكذا إعادة ضبط التضخم الناتج عن التوسع النقدي.

الشكل 4: التوسع النقدي، السوق النقدية



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المراجع السابقة

اتسمت فترة 2013-2015 بتوافر سيولة واسعة في الاقتصاد الجزائري لذلك كانت أسعار الفائدة (إعادة الخصم) مرتفعة (12%) كأداة فعالة في ضبط السيولة، لكن مع تراجع أداء الاقتصاد الجزائري في 2016 انتهج بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية لإعادة الديناميكية في الاقتصاد وقد تمخضت عنه لاحقا تعديلات في قانون النقد والقرض انعكاسا لتلك الأوضاع، وفيما يتعلق بالكتلة النقدية والمجموع (M2)، بدأ بنك الجزائر منذ مارس 2022 العودة تدريجيا الى الوضع العادية فيما يتعلق بسياسته النقدية سيما تعديل أسعار الصرف واسترجاع السيولة بعد الاجراءات الاستثنائية في 2020، ويلاحظ أن السيولة

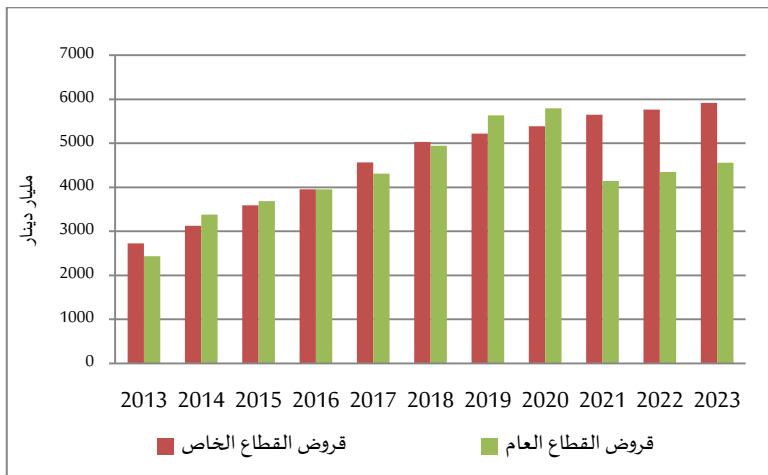
تعد أداة مهمة لتحفيز أداء الاقتصاد سيما القطاعات ذات الصلة، كما أن حصر السيولة داخل الدائرة المصرفية ساعدت بشكل معتبر في تقليل تداعيات التضخم سيما في توجيه تلك السيولة إلى قطاعات معنية بالتأثير (التوسع/ الكبح).

أتاحت السياسة النقدية المعتمدة في 2022-2023 الابقاء على مستويات كافية وملائمة من السيولة مما سمح بتعزيز الصلابة في النظام المصرفي والاقتصاد الجزائري بوجه عام، في ظل حالة عدم اليقين في الاسواق العالمية. (Banque D'Algérie, 2022, p. 50) ومع ذلك ليزال من منظور بنك الجزائر مستوى التمويل المصرفي غير كاف وغير ملائم مع الأهداف المسطرة للسياسة النقدية نظرا لضعف الوساطة المالية في الجزائر، والعنصر الموالي يصف التطورات المتعلقة بالسيولة والقروض الموجهة للاقتصاد.

2.5 تطور القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر:

إرتفع قائم القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة الدراسة، ويلاحظ أن هناك تباين بين القروض الموجهة للقطاع العام والقروض الموجهة للقطاع الخاص، فبداية من سنة 2014 تطورت القروض الموجهة لدعم القطاع العام بشكل أكبر من تلك الموجهة للقطاع الخاص والمسجلة نهاية 2013 كما يتضح من الشكل أدناه، أما عن الفترة الاستثنائية 2020-2021 تعكس تماما مدى التوسع النقدي في القطاع الخاص باعتبارها فترة استثنائية شهدت سياسات اقتصادية لحماية الاقتصاد من الانعكاسات السلبية.

الشكل 5: التوسع النقدي، القروض والتضخم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- (ONS, 2018,2019,2023, (N°849,N°880,N°933)).

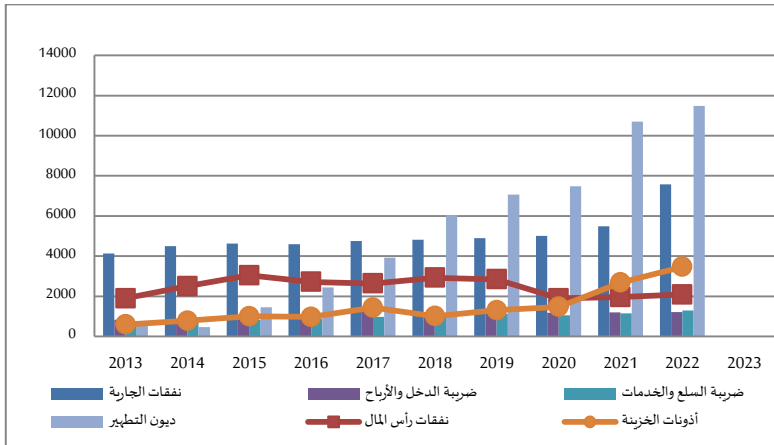
- (Ministre, 2024)
- (D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, 2013-2022)
- (Banque D'Algérie, 2022)
- (D'Algérie, Bulletin Monétaire Et Financier, , 1er Trimestre 2023;)

تعد البنوك الممول الرئيس للقطاعات الاقتصادية ونمو البنوك الخاصة نحو 10% من الاقتصاد في حين الجانب الأكبر تموله البنوك العمومية الستة، الأمر الذي يجعل السيولة محسورة نسبيا في الدائرة المصرفية تلافيا للآثار السلبية للتضخم سيما الناتج من القطاعات. وفي سياق موازي نسير إلى أن التمويل الإسلامي الجديد بلغ نحو 64 مليار دينار في سنة 2022 على سبيل المثال بينما كان 20 مليار فقط في 2021. (Banque D'Algérie, 2022, p. 62).

3.5 تطور حدود الانفاق المالي:

ما يزال مستوى المالية العامة في الجزائر سلبيا مع ارتفاع نسبي في مستوى الدين العام، وفيما يتعلق بالإيرادات فقد شهدت ارتفاع معتبر سيما في الفترة 2021-2023 انعكاسا للزخم الذي شهده أسواق الطاقة العالمية جنبا إلى أسواق المواد الأولية،، كما أن الإيرادات البترول كانت معتبرة في هذه الفترة نظرا لتحسن جباية خارج المحروقات، من الإيرادات هيدرو-كاربير نظرا لتطورات سوق الطاقة العالمية.

الشكل 6: التوسع المالي مؤشرات المالية العامة والانفاق



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- (ONS, 2018,2019,2023, (N°849,N°880,N°933)).
- (Ministre, 2024)
- (D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, 2013-2022)

- (Banque D'Algérie, 2022)
- (D'Algérie, Bulletin Monétaire Et Financier, , 1er Trimestre 2023;)

بالنظر إلى الشكل رقم (06) يتضح تمام مدى توسع السياسة المالية سيما من جانب مخصصات إعادة التطهير (Dette assainissement) والتي تشكل جانب معتبر من النفقات الميزانية، رغم حالة العجز الهيكلي فيها منذ 2009، كما أن أنه من أهم الأولويات في الوقت الحالي اعتماد استراتيجيات عميقة لتخفيض عجز المالية العامة على المديين المتوسط والطويل، لذلك ينبغي إيلاء أهمية أيضا للعجز المسجل خاصة تدابير السياسة التي تحقق إصلاح الإنفاق العام وتخفيف الآثار التي تسببها ضبط أوضاع المالية العامة.

6. دراسة قياسية لأثر التوسع المالي على النمو حسب القطاع في الجزائر:

في هذا العنصر سوف نعتمد على الأسلوب القياسي لبيان آثار سياسات التوسع المالي والنقدي على النمو الاقتصادي حسب القطاعات في الجزائر، وهذا خلال الفترة 2013-2023، وذلك بالاعتماد على نماذج البيانات المقطعية panel. وكانت النتائج تشير إلى عدم المعنوية الكلية للنماذج. وقد اعتمد على المؤشرات التالية:

الجدول 1: المتغيرات المعتمدة في النموذج

المتغير التابع	متغيرات التوسع النقدي	الرمز	متغيرات التوسع المالي	الرمز
النمو الاقتصادي بحسب القطاعات	أسعار إعادة الخصم الكتلة النقدية قروض موجهة للاقتصاد (عام + خاص)	les compte Massemonétaire credit_prive credit_public	نفقات جارية نفقات رأس المال مخصصات إعادة التطهير الدين العام الداخلي	Depenses_courant es Depenses_capital Dette_assainissem ent Dette_interieure

المصدر من إعداد الباحث

يصف الجدول رقم (1) أعلاه متغيرات الدراسة المعتمدة في النموذج القياسي (نموذج البيانات المقطعية)، حيث يتم تقسيم المتغيرات إلى قسمين الأول متعلق بالمتغيرات التوسع النقدي والذي يمثل

أدوات السياسة النقدية وإجراءاتها، ويمثل القسم الثاني المتغيرات المتعلقة بإجراءات التوسع المالي والتي تمثل عادة أدوات السياسة المالية. وتمثل البيانات ستة مقاطع مختلف بحسب القطاعات المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي، في الفترة 2013-2023. وقد أشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن النموذج غير معنوي بحيث أن نموذج البيانات التجميعي (Pool) غير معنوي تماما كما أن النماذج الأخرى الثابت والعشوائي غير معنوي، مما يجعل نتائجها كما توضح الملاحق غير معنوية وغير قابلة لاعتمادها في تقديم نتائج، وعليه فإن نتائج التحليل الاقتصادي تعتبر الأكثر استناد في تحليل النتائج المتوصل إليها.

7. خاتمة:

ان ظاهرة التزايد في النفقات العامة لاقتصاد الدول، هي ظاهرة شمولية لجميع اقتصاديات الدول سواء متقدمة أو النامية ، فاذا توقف أو تراجع هذا التزايد فلا يلبث أن يعود إلى التزايد لعدة أسباب منها توسع الدولة في الانفاق التنموي خاصة الاجتماعي محدثا آثارا وأعباء جديدة. كما أن التوسع النقدي باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية التي يشير الى جانب زيادة المعروض النقدي من طرف البنك المركزي في الحين أن التوسع المالي هو أحد التدابير التي تدار بها المخصصات المالية لتحقيق النمو الاقتصادي، إذن فهم التوسع النقدي والمالي تعد احد ركائز تحفيز النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية من جوانب الاقتصاد الكلي، وهذا ما تطرقت إليه هذه الدراسة من خلال محاولة البحث في إشكالية آثار وتناجج التوسع النقدي والمالي على النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات في الجزائر، وهذا باستثناء قطاع المحروقات، وقد تم إجراء الدراسة في الفترة 2013-2023، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الاحصائي لبيانات المقطعية Panel، وقد خلصت إلى أهمية قطاع الفلاحة وقطاع الأشغال كرافد مهم للنمو الاقتصادي، في حين لم تعطي الدراسة القياسية أية اجابة نظرا لكون النماذج كانت غير معنوية.

كانت أهم النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

- يعتبر المسار التوسعي النقدي والمالي ركيزة اساسية في دعائم النمو الاقتصادي في إنشاء البنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهذا ما تجسد في الاستغلال الأمثل للفوائض المالية النفطية التي حققتها الجزائر في الإنشاءات القطاعية الاقتصادية أخرى .

- إن ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي أثر في زيادة الطلب الكلي والذي بدوره أثر على زيادة ارتفاع الإنفاق العام للجزائر.

وبناء على النتائج المتوصل إليها نقترح ضرورة اعتماد استراتيجيات وتبني تدابير سياسية تحقق إصلاح الإنفاق العام وتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن ضبط أوضاع المالية العامة، للتأثير أكثر ايجابا على النمو ودعم القطاعات الأخرى.

8. قائمة المراجع:

Longatte ، & Van Hove. (2001). *économie générale*. Paris: DUNOD.

Banque D'Algérie. (2022). *Bulletin Statistique Trimestriel*. Algérie.

D'Algérie، B. (2013-2022). *Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie*. Algérie.

D'Algérie، B. (2022). *Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie*. Algérie.

D'Algérie، B. (1er Trimestre 2023;). *Bulletin Monétaire Et Financier*، . Algérie.

Jacques، M.، Pasca، V.، & Christophe، V. (2002). *économie – Manuel et application*، . Paris: 3ème édition، DUNOD.

Ministre، F. (2024). *Solde global du Trésor*. <http://www.mf.gov.dz> - 28/07/2024 (10 :22).

ONS. (- 1er trimestre 2021). *Les Comptes Nationaux Trimestriels*.

ONS. (2018،2019،2023، (N°849،N°880،N°933)). *Les Comptes Nationaux Trimestriels – (1er - 3éme et 4éme) trimestre*. Algérie.

الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 53. (الصادرة في 13 سبتمبر 2009). قانون 9 - 02 المؤرخ في 26 ماي 2009، يتعلق بالعمليات السياسية التقديرية و أدواتها و إجراءاتها. الجزائر.

حسين كامل فهمي. (2006). *السياسة التقديرية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي*. ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،.

محمد غاني، و زاهي الحسيني. (2018). *التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية : دراسة تحليلية*. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

محمد مسعي . (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو. مجلة الباحث (10)، 148.

9. ملاحق:

1. النموذج التجميعي:

```
. xtset crd ans, yearly
      panel variable:  crd (strongly balanced)
      time variable:  ans, 2013 to 2023
              delta:  1 year

. regress gdp lescompte MASSEMONÉTAIRE credit_prive credit_public Depenses_courantes Depenses_c
> apital Dette_assainissement Dette_interieure
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	50
Model	7353067.67	8	919133.459	F(8, 41)	=	0.36
Residual	105037404	41	2561887.9	Prob > F	=	0.9361
				R-squared	=	0.0654
				Adj R-squared	=	-0.1169
Total	112390471	49	2293683.09	Root MSE	=	1600.6

	gdp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
lescompte		142817.1	214680.2	0.67	0.510	-290738.5 576372.6
MASSEMONÉTAIRE		-.0946356	.6506061	-0.15	0.885	-1.408561 1.21929
credit_prive		.6443651	3.318015	0.19	0.847	-6.056502 7.345232
credit_public		-.1733936	1.155517	-0.15	0.881	-2.507007 2.16022
Depenses_courantes		.1882437	1.425208	0.13	0.896	-2.690023 3.066511
Depenses_capital		.5954365	.9521417	0.63	0.535	-1.327453 2.518326
Dette_assainissement		-.4277905	1.513788	-0.28	0.779	-3.484947 2.629367
Dette_interieure		.3324475	1.564273	0.21	0.833	-2.826665 3.49156
_cons		-5766.613	12061.99	-0.48	0.635	-30126.29 18593.06

2. النموذج الثابت:

```
. xtreg gdp MASSEMONÉTAIRE credit_prive credit_public Depenses_courantes Dette_assainissement De
> tte_interieure, fe

Fixed-effects (within) regression              Number of obs   =        60
Group variable: crd                          Number of groups  =         6

R-sq:                                         Obs per group:
    within = 0.1568                          min           =         10
    between = .                                avg            =        10.0
    overall = 0.0366                          max           =         10

F(6,48) = 1.49
corr(u_i, Xb) = -0.0000                      Prob > F         =       0.2026
```

	gdp	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
MASSEMONÉTAIRE		-.0417056	.2595634	-0.16	0.873	-.5635928 .4801816
credit_prive		.8716925	.914544	0.95	0.345	-.9671214 2.710506
credit_public		-.2212155	.4029457	-0.55	0.586	-1.031392 .5889611
Depenses_courantes		.4325211	.5170775	0.84	0.407	-.6071329 1.472175
Dette_assainissement		.1697911	.5884754	0.29	0.774	-1.013418 1.353
Dette_interieure		-.281542	.5655186	-0.50	0.621	-1.418593 .8555095
_cons		-794.0079	2644.49	-0.30	0.765	-6111.112 4523.096
sigma_u		1475.5708				
sigma_e		762.75788				
rho		.78913497				(fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(5, 48) = 37.42 Prob > F = 0.0000

. estimates store Fixed

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة وللمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة تم إجراء اختبار "F-test"، والتي تشير نتائجها الموضحة في الجدول إلى أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5% وبذلك يتم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالقول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، نظرا للاختلافات الكبيرة بين القطاعات (المقاطع).

3. النموذج العشوائي:

```
. xtreg gdp MASSEMONETAIRE credit_privé credit_public Dépenses_courantes Dette_assainiss
> e ment Dette_interieure, re

Random-effects GLS regression                    Number of obs   =           60
Group variable: crd                             Number of groups  =            6

R-sq:                                           Obs per group:
      within   = 0.0000                                min      =           10
      between  = 0.0000                                avg      =          10.0
      overall  = 0.0366                                max      =           10

Wald chi2(6) =           8.93
Prob > chi2  =          0.1778

corr(u_i, X) = 0 (assumed)
```

	gdp	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
MASSEMONETAIRE		-.0417056	.2595634	-0.16	0.872	-.5504405 .4670293
credit_privé		.8716925	.914544	0.95	0.341	-.9207808 2.664166
credit_public		-.2212155	.4029457	-0.55	0.583	-1.010975 .5685436
Dépenses_courantes		.4325211	.5170775	0.84	0.403	-.5809322 1.445974
Dette_assainissement		.1697911	.5884754	0.29	0.773	-.9835994 1.323182
Dette_interieure		-.281542	.5655186	-0.50	0.619	-1.389938 .8268542
_cons		-.794.0079	2710.446	-0.29	0.770	-6106.384 4518.368
sigma_u		1455.723				
sigma_e		762.75788				
rho		.78459278				(fraction of variance due to u_i)

```
. estimates store Random
```

4. اختبار هوسمان:

بعدما أشار الاختبار السابق بأن النماذج "التأثيرات الثابتة/ العشوائية" يعد أحسن من النموذج "الانحدار التجميعي"، سوف ننتقل إلى الاختبار بين ذلكما النموذجين من خلال اختبار "Hausman" والجدول يوضح نتائج التقدير:

```
. hausman Fixed
```

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) Fixed	(B) Random		
MASSEMONÉT~E	-.0417056	-.0417056	-1.73e-14	8.25e-08
credit_privé	.8716925	.8716925	2.57e-13	5.99e-07
credit_pub~c	-.2212155	-.2212155	-1.07e-13	2.65e-07
Dépenses_c~s	.4325211	.4325211	8.12e-14	2.57e-07
Dette_assa~t	.1697911	.1697911	1.08e-13	3.88e-07
Dette_inte~e	-.281542	-.281542	-1.30e-13	4.17e-07

```

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

      chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
              =          0.00
      Prob>chi2 =          1.0000
      (V_b-V_B is not positive definite)
```

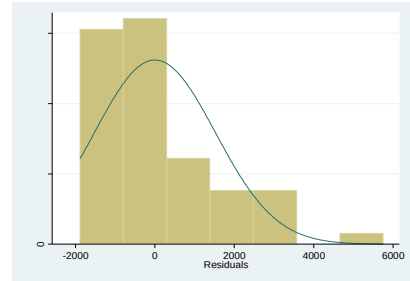
وفق الاختبار يلاحظ أن الاختبار يشير إلى أن النموذج العشوائي هو الأنسب،

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار Hausman أكبر صحيح من مستوى 05% وبذلك يتم قبول الفرضية العدم، ورفض الفرضية البديلة بالقول أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم في تقدير بيانات الدراسة عن باقي نماذج (Panel Data). وعليه في ضوء نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية فإن

5. اختبارات صلاحية النموذج: التوزيع الطبيعي:

```
. jb residual
Jarque-Bera normality test: 30.05 Chi(2) 3.0e-07
Jarque-Bera test for Ho: normality:

.
. histogram residual, normal
(bin=7, start=-1885.684, width=1091.2325)
```



العينة تتبع التوزيع الطبيعي كما يلاحظ من خلال اختبار جاك بيرا.

اختبار بروش باقان للمفاضلة بين النموذج التجميعي والثابت:

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

gdp[crd,t] = Xb + u[crd] + e[crd,t]

Estimated results:

```

	Var	sd = sqrt(Var)
gdp	2406517	1551.295
e	581799.6	762.7579
u	2119129	1455.723

```

Test:   Var(u) = 0
          chibar2(01) = 161.40
          Prob > chibar2 = 0.0000

```

وفق الاختبار يلاحظ أن الاختبار يشير إلى أن النموذج الثابت هو الأنسب، وعليه سيتم اعتماد اختبار هوسمان.

مصفوفة الارتباط:

أثر التوسع النقدي والمالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: منظور قطاعات خارج المحروقات دراسة حالة الفترة 2013-2023

```
. xttest2
```

Correlation matrix of residuals:

	__e1	__e2	__e3	__e4	__e5	__e6
__e1	388865.4					
__e2	-71659.45	218005				
__e3	249063.1	18832.03	197374.9			
__e4	659349.7	-306199.1	428813.4	1567105		
__e5	-1240085	-124429.6	-970438	-1852033	2.53e+07	
__e6	-93092.38	223880.7	10311.05	-340689.8	-109750.9	247264.5

__e1	__e2	__e3	__e4	__e5	__e6	
__e1	1.0000					
__e2	-0.2461	1.0000				
__e3	0.8990	0.0908	1.0000			
__e4	0.8446	-0.5239	0.7710	1.0000		
__e5	-0.3953	-0.0530	-0.4342	-0.2941	1.0000	
__e6	-0.3002	0.9643	0.0467	-0.5473	-0.0439	1.0000

اختبار الارتباط الذاتي بروتش باقان:

```
. estat hettest
```

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
Ho: Constant variance
Variables: fitted values of gdp

chi2(1) = 2.44
Prob > chi2 = 0.1182

وفق الاختبار يلاحظ أن الاختبار يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي،